

# معاناة مزدوجة لأسر عاملات الفراولة في المغرب بسبب كورونا

## العائلات في مناطق غرب البلاد ضحايا نقص الموارد والمخاوف من تداعيات الوباء



عمل شاق بلا أي حماية

للكروب على قضايا إنسانية" متهما إياهم "بالجهل بتطور قطاع إنتاج الفراولة" في المغرب. وقالت الشتواني إن العاملات يذهبن إلى مكان تجمع العمال في وقت مبكر من الصباح ما يجعلهن عرضة لمخاطر عديدة من بينها التحرش الجنسي والاعتصاب والسرقة في غياب مسؤول عن أمنهن، إلى جانب أن عملية نقلهن تتم في وسائل ليست مهيأة لنقل البشر بل لنقل البضائع أو الحيوانات دون وجود وسيلة لحمايتهن.

ولفتت إلى أنه لم يكن هناك أي تباعد اجتماعي في العائلات التي تقل عاملات الفراولة، إضافة إلى أن من تم إيقافهن عن العمل خلال هذه الفترة لم يحصلن على تعويضات ولا عن الدعم المخصص للفئات الضعيفة.

وأكد المكتب الوطني للمركز المغربي لحقوق الإنسان هذه المعطيات حيث قال إن "مبدأ التباعد الاجتماعي تم ضربه عرض الحائط" وأن وسائل نقل العاملات تتجاوز طاقتها الاستيعابية في أغلب الأحيان. كما كشف أنه لم يتم توفير المعدات الوقائية حيث أن أغلب العاملات لم يكن يرتدين الكمامات وأن عمليات التعقيم والنظافة داخل المعامل لم تكن تجري حسب المعايير، وذكر أن "بعض عمليات التعقيم كانت مجرد محاولة وهمية لإيهام السلطات" باحترام الإجراءات والتوصيات.

وحياة العمال والعاملات وذويهم". وإلى جانب معاناة العاملات بمصانع وحقول الفراولة بسبب تفشي وباء كورونا، تتعرض هذه الفئة أيضا للتحرش الجنسي وإهمال صاحب العمل لحقوقهن الاجتماعية والصحية.

وأكدت بشرى الشتواني، المنسقة الوطنية لمجموعة شبابات من أجل الديمقراطية، أن عددا من العاملات في قطاع الزراعة لا يتمتعن بأبسط حقوقهن مثل التسجيل في الحالة المدنية وصندوق الضمان الاجتماعي والتصريح بوضعتهن كعاملات.

ونبهت عدد من الهيئات النقابية والحقوقية إلى ضرورة حماية العاملات داخل المصانع وفي الحقول وفي كل أماكن العمل، والتأكد من توفر شروط العمل اللائق والتنقل الآمن بما يضمن احترام كرامتهن وسلامتهن وحفز صحتهن.

وسعت الفيدرالية المهنية للفواكه الحمراء، وهي تجمع لأصحاب العمل في قطاع جني وتعليب هذه المنتجات، لإبعاد المسؤولية المدنية والقانونية عن المنتمين لها. وأكدت بانها عملت على ضمان سلامة العاملات داخل الحقول والمصانع وفي وسائل النقل، بالإضافة إلى احترام إجراءات التباعد الاجتماعي ومسافة الأمان ووضع حواجز وقائية بين العمال. واعتبر محمد العموري، رئيس هذه الفيدرالية، أن تصريحات بعض البرلمانيين تأتي في إطار "اتباع الموجة

المسؤوليات وترتيب الجزاءات، داعية إلى الكف عن الاستهتار بسلامة العاملات وعن اختيار الربح على حساب صحتهن ودون مراقبة للوضع الذي تعيشه النسوة هناك".

وتعالت الأصوات المطالبة بمحاسبة أرباب العمل الذين تسببوا في ما وصفه "الكارثة التي ضربت المغرب". وحملت فاطمة الزهراء برصات، النائبة بالبرلمان عن حزب التقدم والاشتراكية، أرباب العمل المسؤولية المدنية عن أي خلل قد تترتب عنه إصابة العاملات بالوباء، وهو ما يستوجب المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يسببه عدم احترام الالتزامات.

ورأت شبكة "نقاط" للحقوق المهنية أن "مسؤولية الرأسماليين الجشعين ثابتة في جريمة تعريض صحة وحيات الألاف من العاملات وعائلاتهم للخطر، وكذلك مسؤولية السلطات المحلية عن انتهاك العديد من العمال والحقول لإجراءات الحجر الصحي، واستمرار نقل العاملات والعمال في شاحنات وعربات بشكل فيه تجاوز للقانون؛ ما ينذر بالمزيد من الكوارث والضحايا".

وطالب مكتب جهة الرباط القنيطرة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بـ"محاسبة أصحاب المصانع المعنية بسبب ما وصلت إليه الوضعية الصحية بدائرة لالة ميمونة، إثر تفضيلهم مراكمة الأرباح على حساب صحة

وقد جرى استغلال هشاشة هذه الفئة وحاجتها إلى فرص العمل؛ ما جعل أرباب العمل يستهينون بالتوصيات الوقائية ويجبرون العاملات على الاستمرار في العمل.

وقال منتدى المناصفة والمساواة، المهتم بحقوق العمال، إن النساء العاملات في الحقول والمصانع هن الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن الإنسانية والمهنية ومن بينها: عدم المساواة في الأجور وغياب الحماية الاجتماعية وعدم احترام شروط الصحة والسلامة عند نقلهن من وإلى أماكن العمل، وتشغيلهن لساعات عمل طويلة والحرام من أبسط شروط الوقاية الصحية وظروف العمل الإنسانية.

وتضاف إلى المعاناة النفسية والصحية لعاملات الفراولة تدهور قدرتهن الشرائية نتيجة التوقف المؤقت عن العمل ومحدودية التعويضات، بحسب الكونغرس الوطني الديمقراطي للشغل التي أدانت "الاستهتار بصحة وسلامة العاملات وجشع بعض أرباب العمل من أجل مراكمة الأرباح على حساب حياة العمال ومصالح الوطن".

واستنكر كتل حزب الاستقلال المعارض "الاستهتار بأرواح العاملات"، وقال إن "هذه الفاجعة تتطلب مساهلة القطاعات الحكومية عن التهاون في المسؤولية تجاه العاملات". فيما طالبت غيثة الحاتمي، البرلمانية عن حزب الحركة الشعبية، بتحديد

ألفت أزمة كورونا على كاهل أسر العاملات في حقول ومصانع الفراولة في المغرب معاناة مزدوجة تتعلق أولا بتراجع مواردها المالية المتأدية أساسا من عمل إناث هذه العائلات في قطاع الفراولة والذي تأثر بشكل كبير من توقف العمل في إطار الإجراءات الوقائية للتصدي لتفشي الجائحة وثانيا بسبب الانتشار الكبير للفايروس بين هذه الفئة بعدما تم تصنيف مصانع الفراولة بمنطقة لالة ميمونة شمال غرب البلاد "بؤرة وبائية".

المقررة من طرف السلطات العمومية للحد من انتشار الحالة الوبائية للمرض وضمان سلامة الأشخاص".

وتم توجيه تهمة إهمال وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية العمال من انتشار عدوى فايرس كورونا وعدم مراعاة القوانين خاصة في ما يتعلق بالإجراءات الوقائية خلال حالة الطوارئ الصحية.

ويعد عمل النساء في حقول ومصانع الفواكه الحمراء خاصة الفراولة- مورد الرزق الأساسي للكثير من العائلات في منطقة غرب المغرب، حتى أن الكثير من العائلات في تلك المناطق تفرح وتستبشر عندما يكون المولود الجديد أنثى أكثر من الخبراء في علم الاجتماع والمناجيب حيث أن عوامل ثقافية متوارثة هناك حيث أن مستقبل الفتاة في تلك المناطق مرتبط بشكل آلي بعملها في مجال جني أو تلمين الفراولة.

ووفق دراسة صدرت في العام 2017 عن المنظمة الدولية "أوكسفام" المختصة في قضايا المرأة توجد في كل أسرة على الأقل امرأتان هما الميعلتان لها من خلال عملهما في حقول الفراولة، والكثيرات من بين هؤلاء قاصرات.

وتعتبر الكثير من العائلات في مناطق غرب المغرب أن حملات المجتمع المدني للتوعية بحقوق العاملات أو عدم تشغيل القاصرات تهديد لمورد رزقها ما يدفعها لاستهداف نشاط الجمعيات بشكل عنيف في الكثير من المناسبات.

وقاسم انتشار عدوى كوفيد - 19 بين عاملات المصانع وضيعات الفراولة في منطقة "لالة ميمونة" الوضعية الاجتماعية المتأزمة والهشة، وهو ما أثار حالة استياء كبيرة في المغرب وتصدرت المطالبات بمعاقبة المسؤولين عن عدم احترام الإجراءات الوقائية وعن انتهاك حقوق العمال.

وسارعت السلطات المحلية، فور إعلان لالة ميمونة بؤرة وبائية وتزايد عدد الإصابات في البلاد، إلى تشديد الإجراءات منها إعلان حظر تجول شامل وإغلاق المحلات التجارية في المناطق القريبة من المنطقة الموبوءة.

وحملت الجمعيات النسائية المدافعة عن حقوق عاملات قطاع الزراعة مسؤولية هذا الوضع إلى الحكومة وتراخيها في تفعيل الإجراءات الاحترازية داخل هذه المصانع التي تشغل عددا كبيرا من النساء، حيث اعتبرت الجمعيات أنه

محمد مامون العلوحي  
صحافي مغربي

الرباط - تعاني العائلات في المناطق المغربية التي تنتشر فيها حقول ومصانع الفراولة من أزمة مزدوجة، فهي من جهة تعاني من شح الموارد المالية المتأدية أساسا من عمل نساء هذه العائلات في مصانع الفراولة ومن جهة ثانية تعرف انتشارا متواصلا لعدوى فايرس كورونا بين العاملات في هذا القطاع. ومنذ يومين، بدأت الملاحقات القضائية في قضية ما بات يعرف في البلاد بـ"البؤرة الوبائية" لعدد من المسؤولين في مصانع الفراولة وبعض المكلفين بتأمين عملية نقل العمال في تهم تتعلق بخرق أحكام المادة الرابعة من قانون الطوارئ الصحية الساري به العمل في البلاد مع بدء أزمة كورونا، وذلك بعد تحقيقات في هذه القضية بدأها القضاء في يونيو الماضي.

في كل أسرة توجد على الأقل امرأتان تيعلانها من خلال العمل في حقول ومصانع الفراولة والكثيرات منهن قاصرات

وكانت السلطات الصحية قد أعلنت حينها عن انتقال عدوى فايرس كورونا لأكثر من 800 شخص، أكثر من نصف هذه الحالات تم تسجيلها في منطقة "لالة ميمونة" بجهة الرباط-سلا-القنيطرة والتي تضم 4 مصانع لتصدير الفراولة تابعة لشركة إسبانية.

وحققت السلطات القضائية في ظروف وأسباب تفشي عدوى كوفيد - 19 خاصة في ثلاثة مصانع متخصصة في تصنيع الفواكه الحمراء بمنطقة لالة ميمونة بإقليم القنيطرة الواقع في شمال غرب البلاد كانت السبب في ظهور بؤرة وبائية بعدما تم رصد العديد من حالات الإصابة فيها.

وأوضح بيان صادر عن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بسوق أربيعاء الغرب أن المحكمة بدأت إجراءاتها الجديدة بعد صدور نتائج التحقيقات في القضية "والتي أبانت عن وجود شبهة الإخلال بالتدابير الوقائية والاحترازية

## موضة

### الجينز المناسب لقصيرة القامة

تواجه المرأة قصيرة القامة صعوبة كبيرة عند اختيار سروال الجينز؛ حيث إما أن يكون طويلا جدا وإما أن القصبة غير مناسبة. وللتغلب على هذه المشكلة تنصح مجلة "أل" المعنية بالموضة والجمال المرأة قصيرة القامة باختيار سروال جينز يمتدح بقصبة ذات وسط عال وسيقان قصيرة تصل إلى الكاحل؛ حيث تعمل هذه القصبة على إطالة السيقان بصريا. وأضافت المجلة أن الجينز ذا الوسط العالي والسيقان القصيرة يتناغم مع كل الأحذية مثل الحذاء الرياضي والصنل المنفوخ من الكعب وبوت الكاحل.

# الكويت تشجع على تبني اليتامى مقابل رعاية سكنية

وأكد أنه على هذا الأساس "كان لا بد من تعديل القانون القائم بهدف اعتبار الأسرة الحاضنة أسرة كويتية، وفق كل ما يرد في قانون الرعاية السكنية، وكذلك في ما يخص القرض الإسكاني، كي تكون هناك القدرة على استكمال فكرة الاحتضان والرعاية كحال الأسرة الطبيعية".

## مقترح لاستثناء الأسرة التي مضي خمس سنوات على احتضانها طفلا من مدة الانتظار للحصول على الرعاية السكنية

وبين أن هذا التعديل يهتم العائلات التي لا يتوفر لها السكن ولا تنطبق عليها الشروط القائمة في قانون الرعاية السكنية أو قانون إنشاء بنك التسليف والإدخار، والذي أصبح وفق التعديل الأخير بنك الائتمان. وشدد على ضرورة تدارك النقص التشريعية المتعلقة باحتضان طفل ورعايته من خلال منح العائلات امتيازات رعاية الأمومة المنصوص عليها في قانون حقوق الطفل، وما يتصل بذلك من قانون الخدمة المدنية للمرأة العاملة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. وترتفع أسعار شراء المنازل في الكويت ما وضع صعوبات أمام الكثير من العائلات لامتلak منزل خاص، وأمام هذه المشكلة تدخلت الحكومة ووضعت برامج عديدة لتسهيل الإجراءات خاصة في ما يتعلق بالحصول على قروض سكنية خاصة بالنسبة للأسر التي لا تمتلك الكثير من الموارد. وتقول الأوساط الكويتية إن قطاع البناء أصبح يعيش أزمة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية وهو ما أسفر في نهاية الأمر عن ارتفاع أسعار المنازل والشقق. والنشر الماضي، أشارت وسائل إعلام محلية إلى أزمة ارتفاع أسعار مواد البناء وحذرت من أن هذه الأزمة قد تترد على المواطنين من خلال ارتفاع تكلفة تشييد المنازل. وقالت الأوساط العقارية إن زيادة أسعار الإسمنت من المحتمل أن ترفع كلفة هيكل المنازل المكونة من طابقين بنسبة 40 في المئة، وهو ما يرفع بدوره تكلفة الدعم الحكومي المخصص لبرنامج الرعاية السكنية.

تشجيع الأسر لإلحاق طفل أو أكثر ممن يعيشون بدار الطفولة للعيش معها، وتوفير الرعاية المناسبة نيابة عن الدولة والمجتمع".

ويوفر نظام الاحتضان الأجواء العائلية للأطفال اليتامى ممن لهم ظروف اجتماعية خاصة أو مجهولي الأبوين أو مجهولي أحد الوالدين والمقيمين داخل مؤسسة اجتماعية وبحاجة إلى توفير احتياجات عاطفية ومادية.

ويطلق على التبني في الكويت تسمية "الاحتضان" وهو نظام تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ويجب أن تتوفر في العائلة الراغبة في احتضان طفل فاقده للسند الأسري شروط معينة تحددها التشريعات وتشرف عليها لجان حكومية للحضانة ومتابعة للأطفال الذين وقع تبنيهم وصرف المساعدات المالية للعائلات المنخرطة في هذا النظام.

ولفتت تقارير إعلامية وحكومية كثيرة إلى تزايد إقبال العائلات على احتضان الأطفال من دور الرعاية والمؤسسات الخاصة. وقال الفضل إن مقترحه "جاء لتوفير كل الدعم للأسر الحاضنة للمرأة الكويتية الحاضنة، من أجل دعم مبادراتهم في الإسهام في رعاية المحزونين".

متى مضت على الاحتضان 5 سنوات"، ويشمل هذا الاستثناء المرأة الكويتية الحاضنة بحكم قرار اللجنة المختصة في هذه القضايا. وطالب الفضل بمنح العائلات المتبينة لأطفال يتامى "الحقوق المنصوص عليها في استحقاق الرعاية السكنية والقرض الإسكاني" بموجب قانون العام 2015 المتعلق بحقوق الأم العاملة. وأشار الفضل إلى أن قانون العام 2015 بشأن الحضانة العائلية "يهدف إلى تدعيم الصورة المثيرة للكويت في

الكويت - تهدف مبادرة تشريعية جديدة في الكويت إلى تشجيع العائلات على تبني أطفال يتامى من بين المقيمين في دور الرعاية، حيث تطالب هذه المبادرة باستثناء العائلة الحاضنة من فترة الانتظار التي تضيقها قوانين البلاد للتمتع بالرعاية السكنية. واقترح أحمد الفضل النائب بمجلس الأمة الكويتي إضافة فقرة إلى قانون الحضانة العائلية تنص على أن "تستثنى الأسرة الحاضنة من مدة الانتظار للحصول على الرعاية السكنية

الكويت - تهدف مبادرة تشريعية جديدة في الكويت إلى تشجيع العائلات على تبني أطفال يتامى من بين المقيمين في دور الرعاية، حيث تطالب هذه المبادرة باستثناء العائلة الحاضنة من فترة الانتظار التي تضيقها قوانين البلاد للتمتع بالرعاية السكنية. واقترح أحمد الفضل النائب بمجلس الأمة الكويتي إضافة فقرة إلى قانون الحضانة العائلية تنص على أن "تستثنى الأسرة الحاضنة من مدة الانتظار للحصول على الرعاية السكنية



مبادرات الأسر مدعومة بالقوانين والإجراءات